

القوانين في موريتانيا عاجزة عن ردع مرتكبي جرائم الاغتصاب والعنف ضد النساء

حقوقيون يحذرون من تزايد حالات اغتصاب الأطفال خلال الحجر الصحي



تطالب جمعيات ناشطة في المجتمع المدني الموريتاني بسن قوانين لحماية المرأة من جميع أنواع العنف الجسدي والجنسي من خلال احتجاجات تقوم بها بصفة مكثفة، في ظل تنامي ظاهرة الاغتصاب والقتل بشكل مخيف، محذرة من أن قوانين البلاد لا تزال ضعيفة أمام ردع مرتكبي جرائم الاغتصاب والعنف ضد النساء.

نواكشوط - بعد كل جريمة اغتصاب تشهدها موريتانيا، ترفع الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل ومنظمة بيت الحرية للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة العبودية ومخلفاتها والكثير من الحقوقيات والحقوقيين أصواتهم للمطالبة بالعدالة في وقفات احتجاجية أمام القصر الرئاسي بنواكشوط أو وزارة العدل، وتطالب هذه الوقفات مرارا وتكرارا بتطبيق القانون لردع مرتكبي جرائم الاغتصاب التي انتشرت في موريتانيا خلال الفترة الماضية وزادت حدتها مؤخرا.

ونظمت آخر وقفة احتجاجية يوم 9 سبتمبر أمام وزارة الداخلية من طرف المنظمات الحقوقية العاملة في المجال والمدونين وأهالي ضحايا الاغتصاب والقتل مطالبة بوقف هذه الجرائم المتكررة في حق النساء والأطفال. وتظاهر الناشطون للمطالبة بوقف الاغتصاب، من خلال سن قانون لتجريمه وحماية النساء، وذلك بعد يومين من عملية اغتصاب وقتل فتاة هزت البلاد. ورفع المحتجون لافتات تطالب بوقف الاغتصاب، وسن قوانين رادعة لمرتكبيه، خاصة في ظل تسجيل عدة حالات اغتصاب مؤخرا في مناطق مختلفة من موريتانيا.

كما طالب المحتجون بتطبيق القانون بحق مرتكبي قاتل ومغتصب الفتاة، وتسلط أقسى العقوبات بحقها، من أجل ردع آخرين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم. وهزت جريمة قتل واغتصاب إحدى الفتيات في العاصمة نواكشوط الرأي العام، ودفعت ناشطين في مجال الدفاع عن حقوق المرأة للتصريح والمطالبة بتفعيل قانون حماية النساء الذي صادقت عليه الحكومة قبل أشهر.

مطلب وضع حد لجرائم الاغتصاب تزايد.. فهل من أذان صاغية

الاجتصاب صاحبتها اعتداءات وحشية من قتل وضرب وسحل وخنق، كما تم بعضها بشكل جماعي كحالة الطفلة مريم التي اغتصبت في مركز عدل بكرو الإداري من طرف مجموعة أفراد، والتي لا تزال تعاني من مضاعفات نفسية وصحية وجروح بادية على جسدها وقد استعدت حالتها السفر إلى العاصمة نواكشوط لمعالجة أخصائي نفسي. وأضافت المنظمة أن "ما يبعث على القلق والخوف إزاء ملفات الاغتصاب هو التساهل القضائي مع المجرمين والمتهمين والمدانين في مثل هذه الملفات من خلال إعطاء فرصة لصلح جائر على حساب الضحية أو إصدار أحكام مخففة بحق المجرمين"، مطالبة القضاء الموريتاني بتطبيق القانون وإنزال العقوبة التي يحددها القانون بعيدا عن الاعتبارات الاجتماعية. وأكدت منظمات حقوقية أن الضغوط الاجتماعية والوصم، يثنيان النساء والفتيات عن طلب المساعدة واللجوء إلى العدالة عندما يتعرضن للاعتداء.

كل يوم، وأمام أي شكوى لا يتم القبض على المعتصب أو يتم الإفراج عنه بسرعة دون انتظار، إنه وضع خطير يتطلب تعبئة الجميع لإيقافه، لم يعد مقبولا أو مقبولا للظلم. وأضافوا "تطلب من الحكومة الموريتانية تحمل مسؤولياتها ووضع حد لهذا الظلم الموجه ضد المرأة والذي يأتي من أناس يفترض منهم حماية حقوق المرأة". وقالت منظمة بيت الحرية للدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة العبودية ومخلفاتها في وقت سابق "تابعنا التزايد المضطرب والمخيف لحالات الاغتصاب في البلاد والتي تعرضت لها فتيات من مختلف الأعمار وقد تلقينا في المنظمة عدة اتصالات من ذوي بعض ضحايا هذا الانتهاك الجبان". وتابعت "على الرغم من عدد الحالات المسجلة نسبيا والتي أخذت مسارا قضائيا إلا أنها لا تعكس الحجم الفعلي لهذه الانتهاكات المتزايدة في عدها وبشاعتها، حيث سجلت في الأشهر الأخيرة أرقام قياسية لعمليات

فرضت فيها إجراءات وقائية صارمة، كانت هناك عدة حالات من الاغتصاب خاصة اغتصاب الأطفال في الحجر المنزلي"، وطالبت بالتدخل لحماية الأطفال والنساء في هذه الفترة الحرجة. ورصدت الجمعية في شهر ماي 26 حالة اغتصاب، وكانت أغلب الضحايا من القاصرات اللاتي ينتمين إلى الطبقات الهشة. وحكمت محكمة موريتانية جنوب البلاد، الشهر الماضي، بالإعدام قاصدا على أحد الأشخاص، بعد اغتصابه إحدى الفتيات ودفنها في مكان مهجور قبل أن تنبش الحيوانات الضالة عن جثتها التي عثرت عليها الشرطة بعد أيام من البحث والتحقيق، ما أدى إلى القبض على الفاعل. وقال حقوقيون "ندين بشدة هذا الظلم الذي يتعرض له ضحايا العنف الجنسي وعائلاتهم وكيف ينظر قضاؤنا إلى اغتصاب امرأة ومرونته تجاه المعتصبين، أين يذهب بلدنا موريتانيا؟ لماذا يتم اغتصاب الكثير من السيدات

تطالب الدولة بوقف الاغتصاب ومعاناة النساء في موريتانيا من خلال سن قوانين رادعة.

العنف ضد المرأة الموريتانية بلغ ذروته وتضاعف عدد ضحاياه رغم محاولة الجمعيات المهتمة بالمرأة التصدي له

وقالت الناشطة الحقوقية "هذا الوضع خطير ولم يعد يحتاج للقول بل للفعل، لا أعرف لماذا لا تفق الدولة وقفة صارمة وتضع حد لهذا النوع من الاعتداءات". وحذرت الجمعية من تزايد حالات الاغتصاب في فترة الحجر الصحي التي فرضها تفشي فيروس كورونا. وقالت سهام حمادي المنسقة العامة للجمعية "الأمر مخيف لأن في هذه الفترة التي

وتكاد لا تخلو صفحة الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل على فيسبوك من الإعلان عن حالة اغتصاب من مختلف الفئات العمرية كحد أدنى بصفة يومية. وديت الجمعية المختصة بحماية النساء في موريتانيا مؤخرا ناقوس خطر انتشار عمليات الاغتصاب في البلاد. وأكدت زينب بنت الطالب رئيسة الجمعية أن انتشار العنف ضد المرأة الموريتانية بلغ ذروته وتضاعف عدد ضحاياه في الفترة الأخيرة رغم محاولة الجمعيات المهتمة بالمرأة التصدي له منذ سنين. وأضافت أن الجمعية تشغل منذ عشرين على هذا الموضوع، وقالت "لا توجد استراتيجية واضحة للقضاء على هذا النوع من العنف الخطير الذي يسبب بمعتقداتنا وتقاليدنا وديننا والذي لا يوجد أحد يضع له حدا". وتحتفظ سجلات الجمعية التي تعد من أنشط الجمعيات التي تهتم بالمرأة في موريتانيا بحالات الضحايا التي سجلتها الجمعية، ما جعل رئيستها

موضة الجاذبية عنوان موضة إكسسوارات الملابس



تمثل الجاذبية عنوان موضة إكسسوارات الملابس هذا الخريف؛ حيث تخطف الإكسسوارات الأنظار إليها من خلال حجمها الكبير كالحزام العريض أو أشكالها المتفردة مثل الحقيبة، التي تتخذ شكل الكاسيت والقبعة، التي تتخذ شكل الدلو. وقالت خبيرة الموضة الألمانية زيمونا راينر، إن الحزام يعد نجم موضة الإكسسوارات هذا الموسم، موضحة أنه يأتي بتصميم عريض على غرار موضة التسعينات من القرن الماضي. وأضافت راينر أن الحزام العريض يتم تنسيقه مع البليزر أو الفستان الطويل، الذي يصل طوله إلى منتصف الساق. وأشارت راينر إلى أن الحقيبة الكاسيت تبرع على عرش موضة حقائب اليد، وهي كما يتضح من اسمها تتخذ شكل الكاسيت الذي يمتاز بالحواف. وتتألق حقائب اليد هذا الموسم بمظهر جلد التماسيح أو مظهر الطلاء اللامع، بينما تضيء بعض الموديلات لمسة رقة وأنوثة على المظهر من خلال خامة النايلون أو الجلد الأملس.

التصدي للفقر العاطفي يدعم نجاح الطفل في حياته الشخصية والعملية

والتي تركز على تنمية ما يعرف بالذكاء العاطفي للأطفال، تؤكد أن الأشخاص الذين يتمتعون بالتوازن العاطفي هم الأكثر قدرة على التعامل مع ضغوط الحياة العملية الحديثة مستقبلا.

الفقر العاطفي يؤثر سلبا على نمو الطفل المعرفي ويحوّله إلى كائن عدواني مضاد للمجتمع وخطر على أسرته

ولفتوا إلى أن دراسات عديدة كشفت أن الأشخاص الذين يعرفون طبيعة مشاعرهم ومشاعر الآخرين أكثر قدرة على حل المشكلات وتحقيق النجاح على المستوى المهني والشخصي، وبدأ مصطلح "الذكاء العاطفي" في الانتشار خلال تسعينات القرن الماضي، بعد أن أطلقه عالم النفس الأميركي جون ماير. وتوضح تانيا زينغر، من معهد ماكس بلانك لعلوم الإدراك والأعصاب في مدينة لايبزيغ الألمانية، أهمية تنمية الذكاء العاطفي، وقالت "الشعور بالآخر يعزز قيم التعاون والتعاضد السلمي واهتمام الفرد بالمجتمع".

الانحراف، وأثبتت أن هناك علاقة بين الحرمان من حنان الأم وقيام الطفل بالسرقة. وكشفت دراسة أجراها باحثون على مدى خمس سنوات أنه للروابط العائلية والحب الذي يتكفنه العائلة بالغ التأثير والأثر على نكاه الطفل، وتكوين بنيته العقلية والجسدية والعاطفية والنفسية، في حين يؤثر افتقار الأطفال للحب الأبوي والرعاية والاهتمام على نمو إدراكهم وتطور ملكاتهم وقدراتهم الذهنية سلبا، بالإضافة إلى أنه يخلق مشكلات وعقدا نفسية عند هذه الفئة من الأطفال مقارنة بالفئة الأولى التي تتلقى عناية ورعاية عائلية أوفر وأفضل. وتتفق جميع الدراسات على أن إشباع عاطفة الطفل وتدريبه على استقبال المشاعر المختلفة والاستجابة لها، تزيد من فرص نجاحه في الحياة العملية والشخصية مستقبلا، كما أن تدريب البالغين على هذه المهارة يمكن أيضا للتعامل بطريقة أفضل مع الأطفال. وأشار خبراء التربية إلى أن الأشخاص الذين يعرفون طبيعة مشاعرهم ومشاعر الآخرين أكثر قدرة على حل المشكلات المعقدة وتحقيق النجاح على المستوى المهني والشخصي. ونبهوا إلى أن المشروعات الاجتماعية والتربوية في العديد من دول العالم،

الضرورية لتلبية حاجات الطفل ورغباته النفسية والعاطفية، مما يؤثر سلبا على نموه المعرفي ويؤدي إلى أن يتحول الطفل إلى كائن عدواني مضاد للمجتمع وخطرا على أسرته. وربطت دراسات حديثة بين الفقر العاطفي والانحراف، منبهة إلى أن معظم الجانحين والمتشردين يعانون من أحد أشكال الحرمان العاطفي في فترة زمنية من حياتهم، وهذا الحرمان لا يزال قوة فاعلة في الالام المعنوية التي يعانونها وتساهم في تفهمهم إلى



الآلام المعنوية تفقد الطفل توازنه